

في النجوة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة وقال مالك
لا يصحن لكنه مني فما ضلوه وقال ابو حنيفة ان قطع ما
الادى فلاخر اعلمه وان قطع ما انسته الله عز وجل فعليه
الجر لو يحرم قطع حبش الحرم لغني الدوا والعلف بالانقاء
ويجوز قطعه للدوا والعلف عند مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة لا يجوز وقيل صيد حرم المدينة حرام
وكذا قطع شجره وهل يصح للشافعي قولان الحد يد الربح
لا يصح وهو مذهب ابو حنيفة والقديم المخار الله يصح
بيل القاتل والقاطع وهو مذهب مالك واحمد والدم
الواجب للاصرام كالتمتع والقوان والطيب واللبس وخر
الصديج ذبح في الحرم وصرفه الى مساكن الحرم
وقال مالك الدم الواجب للخر ولا يتخص بمكان

باب صفة الحج والعمرة

من تصدق شرفها الله تعالى لا يفسق بل لزيارة او نجاة
فصل بح عليه ان يجزى الحج او عمرة او يتح للشافعي قولان
اصحهما انه يتح والشافعي لا ان شكور دخوله كطاف
وصاد وقال ابو حنيفة لا يجوز لمن ورا الملتقات ان يدخل
للحرم الا يح ما واما من دونه فيجوز دخوله بصح احرام
وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا يدخل احد للحرم الا حراما
ودخل مكة بالحج ان شاء دخلها تالا او نهارا بالانفاق
وقال النخعي وانفاق دخولها بلا افضل ويتح الدعاء

عند

عند روية البيت لما تورد ورفع الدين فيه وكان مالك
لا يري ذلك وطواف القدوم عند ابو حنيفة والشافعي
واحمد وقال مالك ان تركه مطبقا لزمه دم **فصل**
من شروط صحة الطواف الطهارة وسترة العورة عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ليسا شرطان في صحته
والترتيب واجب عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب ويعيد ما دام مكة
فان خرج الى بلد لزمه دم وعن داود انه اذا نسيت
اجزاه ولا ذم عليه ويقبل الحج والعمرة سنة لان
السجود عليه بقبلا وزيارة وقال مالك السجود عليه
بدعة والركن اليماني يتسلم بيديه ويقبلها ولا يقبله
عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يتسلم وقال مالك يتسلم
ولا يقبل بين بل يضعها على فيه وروي الخزي عن احمد
انه يقبله والركن الشماليان اللذان يليان الحجر لا يتسلما
وعن ابن عباس وابن الزبير وجابر استلامهما ويتح
الرسيل والاضطباع عند ابو حنيفة والشافعي واحمد
وقال مالك الاضطباع لا يعرف ولا رات احد يفعل
واذا ترك الرسيل والاضطباع فلا يبي عليه بالانفاق
وعن الحسن البصري والثوري والماجشون انه يلزم دم
والقراءة في الطواف مستحبة عند جماهير العلماء وكرهها
مالك **فصل** من يقول بوجود الطهارة في الطواف